

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلية التربية
المجلة التربوية

” مجانية التعليم في الدساتير والمواثيق والقوانين المصرية
بين الإقدام والإحجام”

إعداد

أ.د / محمد الأصمعي محروس

أستاذ متفرغ - قسم أصول التربية

كلية التربية - جامعة سوهاج

المجلة التربوية . العدد الخامس والستون . سبتمبر ٢٠١٩م

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

* - تمهيد :

بداية ، يُقصد بمصطلح التعليم المجاني ذلك التعليم الذي يُمول من الميزانية العامة للدول والمجتمعات من خلال : إما بفرض الضرائب العامة ، أو من خلال الموارد السيادية لها .
أما مفهوم (الإقدام) - وكما ورد بقاموس المعجم الوسيط - فيرجع إلي فعل أقدم ، أي شرع فيه بدون توقف ، وبخصوص معنى (الأحجام) فهو التراجعُ ، والتَرَدُّدُ .

* - مجانية التعليم في الدساتير والمواثيق والقوانين المصرية :

شهد المجتمع المصري في الفترة ما بين ١٨٠٥م ، ١٨٨٢م نضالاً مجتمعياً أنتهي بإصدار دستور للبلاد سنة ١٨٨٢م في عهد الخديوي توفيق ، حيث تضمن هذا الدستور ٥٣ مادة ، لم تتطرق أيٌّ منها لمجانية التعليم (الإحجام التام عنها) ، ثم ما لبثت سلطات الاحتلال الإنجليزي أن هذا الدستور ، وحل محله دستور ١٨٨٣م ، ثم دستور ١٩١٣م ، ولم يتم العمل به لقيام الحرب العالمية الأولى وإعلان بريطانيا العظمى فرض الحماية علي مصر (الدهشان ، ٢٠١٤ م) ، وخلال هذه الفترة أيضاً لم يُنظر إلي التعليم ، ولا إلي مجانيته : لا تصريحاً ، ولا تلميحاً (أي الإحجام التام عن مجانية التعليم) .

أما (الإقدام) نحو مجانية التعليم في مصر فقد تم طرحه بدءاً بدستور ١٩٢٣م ، والصادر في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣م بأمر ملكي رقم (٤٢) ، حيث جاء الحديث عن التعليم في ثلاث مواد هي ١٧ ، ١٨ ، ١٩ والذي نص في المادة ١٧ علي أن التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب . كما نصت المادة ١٩ من هذا الدستور علي أن التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات ، وهو مجاني في المدارس العامة (الدستور المصري لسنة ١٩٢٣ م) . وفي هذا المضمار استمر (الإقدام نحو مجانية التعليم) ، حيث بدأت مجانية التعليم في مصر بالمرحلة الابتدائية عام ١٩٤٤م ، وبالمرحلة الثانوية عام ١٩٥٠م على يد الدكتور طه حسين ، أما التعليم الجامعي فبقي آنذاك بمصروفات .

ويصدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣م بشأن التعليم تم إقرار الإقدام نحو تعميم التعليم ونشره وإقرار مجانيته ، وفي ١٣ يناير سنة ١٩٥٣م صدر مرسوم بتشكيل لجنة لوضع مشروع دستور جديد لمصر ، انتهت هذه اللجنة بوضع مشروع دستور مصر عام ١٩٥٤م ، لكن هذا المشروع لم يري النور (مسودة دستور مصر ١٩٥٤م) . وفي ظل هذه

المسودة ظهر قانون رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٥٥م بتاريخ ٢٥ / ٨ / ١٩٥٥م والخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ في شأن تنظيم التعليم الابتدائي - وأحكام القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الثانوي .

ثم صدر (دستور الجمهورية المصرية سنة ١٩٥٦م) ، مدعماً (الإقدام علي مجانية التعليم) ، حيث نصت المادة ٤٨ من هذا الدستور علي أن التعليم حر في حدود القانون والنظام العام والآداب - كما وردت بالنص من قبل في دستور ١٩٢٣م - أما الجديد في (الإقدام علي مجانية التعليم) فهو ما نصت عليه المادة ٤٩ من دستور ١٩٥٦م حول أن التعليم حق للمصريين جميعا تكفله الدولة ؛ بإنشاء مختلف أنواع المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية ، والتوسع فيها تدريجيا . وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والعقلي والخلقي. وأضافت المادة ٥٠ من هذا الدستور: أن الدولة تشرف على التعليم العام وينظم القانون شئونه ، وهو في المراحل المختلفة بمدارس الدولة بالمجان في الحدود التي ينظمها القانون . أما المادة ٥١ من هذا الدستور فقد أقرت أن التعليم في مرحلته الأولى إجباري وبالمجان في مدارس الدولة .

ثم جاء (الميثاق عام ١٩٦٢م) مُدعماً (الإقدام علي مجانية التعليم) ، ثم جاء الإعلان عن مجانية التعليم في جميع مراحلها ، سواء في المدارس أو المعاهد أو الجامعات ، ابتداءً من العام الدراسي ١٩٦٢/١٩٦٣م . بعد ذلك جاء (الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤م) ، وعدّل المادة الخاصة بمجانية التعليم ، وأصبح التعليم بجميع مراحلها - الجامعية وما قبلها - مجانيًا . وهكذا تم التأكيد علي (الإقدام علي مجانية التعليم) في المدارس والجامعات في الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤ ، حيث نصت المادة ٣٨ فيه علي أن التعليم حق للمصريين جميعا ، تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية والتوسع فيها . كما نصت المادة ٣٩ في هذا الدستور علي أن تشرف الدولة على التعليم العام ، وينظم القانون شئونه ، وهو في مراحلها المختلفة في مدارس الدولة وجامعاتها بالمجان. ثم جاء القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ ، ليشمل جميع قوانين التعليم السابقة ، وليؤكد على مجانية التعليم العام في مصر .

وفي ظل (دستور مصر عام ١٩٧١ م) استمر (الإقدام علي مجانية التعليم) ، حيث نصت المادة ١٨ فيه علي أن التعليم حق تكفله الدولة ، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى ، وتشرف على التعليم كله ، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج . وجاءت المادة ٢٠ لتؤكد علي استمرارية سياسة (الإقدام علي مجانية التعليم) ومع صدور قانون التعليم رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١ المنظم لشؤون التعليم قبل الجامعي في مصر ، تم إلغاء القوانين السابقة عليه ، وأصبح هناك قانون واحد ينظم مرحلة التعليم قبل الجامعي بجميع مراحل وأنواعه ، وقد رسخت المادة ١٩ من هذا القانون عدة مبادئ أهمها أن التعليم حق لكل مواطن ، هدفه بناء الشخصية المصرية ، والحفاظ على الهوية الوطنية ، وتأسيس المنهج العلمي في التفكير ، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار ، وترسيخ القيم الحضارية والروحية ، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز ، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله ، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية. وقد أعادت هذه المادة (١٩) النص علي أن التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحلها المختلفة . ولكن ، ومع ظهور قوانين الانفتاح الاقتصادي ، وسياسات الاستثمار التي سادت مظاهر الحياة في مصر آنذاك ، بدأت ظاهرة الاستثمار في التعليم الخاص ، حيث حدثت انتعاشة وتسابق في إنشاء المؤسسات التعليمية الخاصة ، وبدء انتشار التعليم الخاص وبناءً عليه زادت نسب المدارس والمعاهد الخاصة ، ثم بدأت الجامعات الخاصة في الظهور رويداً رويداً ، وخلال هذه الفترة ظهرت أصوات حول إشكالية مجانية التعليم ، والجدوي من ورائها - علي سبيل المثال وليس الحصر (طلعت كمال الحامولي ، ١٩٨٧ م ، عبد السلام عبد الغفار ، ١٩٨٧ م) . وهنا يمكن القول أن مسارات (الإحجام النسبي عن مجانية التعليم) قد بدأت .

وطبقاً لدراسة أجراها مركز المعلومات واتخاذ القرارات بمجلس الوزراء المصري عام ٢٠١٤ م فإن معدل نسبة الزيادة في المدارس الخاصة خلال العشر سنوات من ٢٠٠٢ م إلي ٢٠١٣ م وصلت نحو (٤٢%)، كما تباينت الزيادة بين الفصول الدراسية بالمدارس الحكومية ومثيلاتها بالمدارس الخاصة، فبينما زادت فصول المدارس الحكومية بنسبة ١٥% خلال هذه

الفترة، وصلت نسبة الزيادة في فصول المدارس الخاصة إلى ٥٢% مما يعكس مدي التحول في الإقبال علي التعليم الخاص (مركز المعلومات واتخاذ القرارات ، ٢٠١٤ م)

وقد درجت العديد من الدراسات والمؤلفات والتقارير مفاهيم حول غياب العدالة في فرص التعليم قبل الجامعي ، وما يعقبه بمؤسسات التعليم العالي ، وأن التعليم لم يعد مجانياً ، حيث وصلت نسبة الطلاب الذين يتلقون دروساً خصوصية خارج الساعات المدرسية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي إلى أكثر من (٥٨ %) ، مما تسبب في انتشار ظاهرة الغياب عن المدارس الحكومية ، وعلي وجه الخصوص بين طلاب الشهادات الإعدادية والثانوية العامة ، حيث يلجأ الطلاب لتلك الدروس الخصوصية بغرض النجاح في نظام التعليم المعتمد فقط على الامتحانات في الوصول إلى المرحلة الدراسية التالية . ومن ثم فالأدلة كثيرة وواضحة علي أن التعليم لم يعد مجانياً بالمعني الحرفي ، أو المجازي ، فمصرفات الدراسة ، والكتب الخارجية ، إضافة إلي الدروس الخصوصية والأدوات المدرسية ، والمواصلات ، وغيرها كثير مما تتطلبه سنوات التعليم تؤكد أن الأسر المصرية تُثَقِّق علي التعليم أكثر من إنفاقها علي أمور الصحة والملابس وغيرها ، إضافة إلي كلفة إرتفاع السلع سنوياً (حامد عمار ، ٢٠١٠ م) ، (علي صالح جوهر ، ميادة محمد فوزي الباسل ، ٢٠١٥ م) ، (طارق عبد العال ، ٢٠١٨ م) .

وفي ضوء التغيرات السياسية التي اجتاحت مصر مع بداية ٢٠١١ م ، جاء دستور مصر عام ٢٠١٢ م ، وقد تم تعطيل العمل به بتاريخ 3 يوليو ٢٠١٣ م ، ثم تعديله وصدر بدلاً منه دستور ٢٠١٤ م الجاري العمل به في الوقت الحاضر ، حيث تمت الإشارة إلى أن التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها ، مع تكفل الدولة لمجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية . ووفقاً للقانون فالتعليم الإلزامي تعليم بالمجان ، حيث تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن (٤ %) من الناتج القومي الإجمالي ، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية . وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها. كما نصت المادة ٢١ من هذا الدستور علي أن تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية ، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية ، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها ، وفقاً للقانون ، إضافة إلي الحق في الحرية الأكاديمية كما تعمل الدولة على تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية التي لا تستهدف الربح ،

وتلتزم الدولة بضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة والأهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية ، وإعداد كوادرها من أعضاء هيئات التدريس والباحثين ، وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية (دستور مصر ، ٢٠١٤ م) .

وهكذا أخذ موضوع (الإحجام عن مجانية التعليم) مساراً مختلفاً عما سبق ، إذ أعلن عن طرح دراسة لتحويل المجانية لمنح ، وأن الدراسة المبدئية للمشروع تمت وفقاً لجدول تصاعدي ، وأن الطالب الذي يحصل على أعلى من ٧٠% سيحصل على المنحة كاملة وتتحمل الدولة مصروفاته ، ومن يحصل على نسبة ما بين ٦٥% - ٧٠% يدفع نسبة من المصروفات ، ومن يحصل على نسبة ما بين ٦٠% - ٥٠% يدفع نسبة أعلى ، ومن يحصل على نسبة أقل من ٥٠% يتحمل مصروفات دراسته كاملة ، وأن هذه النسب ستختلف من كلية لأخرى (طارق شوقي ، ٢٠١٨ م) . وربما يحمل العام الحالي (٢٠١٩ م - عام التعليم) مفاجآت أخرى في هذا المجال ، وإن غداً لناظره قريب .

* - مجانية التعليم في الدساتير والمواثيق والقوانين المصرية بين الإقبال والإحجام:

الخلاصة

من استعراض صيغرات الدساتير والمواثيق والقوانين المصرية تجاه مجانية التعليم يمكن استنتاج البداية ، والتي بدأت بإحجام تام عن مجانية التعليم ، استمر هذا الإحجام حتى مجيء دستور ١٩٢٣ م ، حيث بدأت رؤي وأماني وإقدام حول مجانية التعليم ، حيث بدأت مجانية التعليم في مصر بالمرحلة الابتدائية عام ١٩٤٤م ، وبالمرحلة الثانوية عام ١٩٥٠م على يد الدكتور طه حسين ، أما التعليم الجامعي فبقي آنذاك بمصروفات . ثم صدر (دستور الجمهورية المصرية سنة ١٩٥٦م) ، مدعماً (الإقدام علي مجانية التعليم) . ثم جاء (الميثاق عام ١٩٦٢م) مدعماً (الإقدام علي مجانية التعليم) ، حيث جاء الإعلان عن مجانية التعليم في جميع مراحلها ، سواء في المدارس أو المعاهد أو الجامعات ، ابتداءً من العام الدراسي ١٩٦٢/ ١٩٦٣م ، بعد ذلك جاء (الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤م) ، وعدّل المادة الخاصة بمجانبة التعليم ، وأصبح التعليم بجميع مراحلها ، الجامعية وما قبلها ، مجانيًا . ومن ثم فقد تم تسجيل (الإقدام علي مجانية التعليم) في المدارس والجامعات في

الدستور المؤقت لمصر الذي صدر عام ١٩٦٤م . وفي ظل (دستور مصر عام ١٩٧١ م) استمر (الإقدام علي مجانية التعليم) .

ومع ظهور قوانين الانفتاح الاقتصادي ، وسياسات الاستثمار التي سادت مظاهر الحياة في مصر منذ عام ١٩٧٤م ، بدأت ظاهرة الاستثمار في التعليم الخاص ، حيث حدثت انتعاشة وتسايق في إنشاء المؤسسات التعليمية الخاصة ، وبدء انتشار التعليم الخاص ، وبناءً عليه زادت نسب المدارس والمعاهد الخاصة ، ثم بدأت الجامعات الخاصة في الظهور رويداً رويداً ، وهنا يمكن القول أن مسارات (الإحجام النسبي عن مجانية التعليم) قد بدأت .

وقد استمر هذا الإحجام عن مجانية التعليم مع صدور قانون التعليم رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١ المنظم لشئون التعليم قبل الجامعي في مصر ، حيث رسخت المادة ١٩ من هذا القانون عدة مبادئ أهمها أن التعليم حق لكل مواطن ، هدفه بناء الشخصية المصرية ، والحفاظ على الهوية الوطنية ، وتأسيس المنهج العلمي في التفكير ، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار ، وترسيخ القيم الحضارية والروحية ، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز . وقد التزمت الدولة بمراعاة أهداف المؤسسات التعليمية في وضع مناهج التعليم ووسائله ، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية ، دون الإشارة إلي مجانية التعليم .

ومع (دستور مصر ، ٢٠١٤ م) الجاري العمل به في الوقت الحاضر ، تمت الإشارة إلى أن التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية ، أو ما يعادلها ، مع تكفل الدولة لمجانيته بمراحله المختلفة في المؤسسات التعليمية الحكومية ، ووفقاً لهذا القانون فالتعليم الإلزامي تعليم بالمجان ، أما التعليم العالي ، فتوجد بصدده توجهات نحو الإحجام عن مجانيته ، إذ أعلن عن طرح دراسة لتحويل المجانية لمنح ، وأن الدراسة المبدئية للمشروع تمت وفقاً لجدول تصاعدي ، وفي إنتظار ما سوف تجليه أيام وشهور عام ٢٠١٩ م (عام التعليم) .

المراجع :

أولاً - المراجع الأكاديمية :

- جمال الدهشان ، (٢٠١٤ م) . الدستور والتعليم في مصر " دراسة تحليلية للمواد الخاصة بالتعليم في دساتير مصر المختلفة" . ورقة عمل مقدمة إلي المؤتمر العلمي الرابع لكلية التربية - جامعة المنوفية : التربية وبناء الإنسان في ظل التحولات الديمقراطية في الفترة من ٢٩ - ٣٠ أبريل .
- حامد عمار ، (٢٠١٠ م) . عولمة الإصلاح التربوي بين الوعود والإنجاز والمستقبل . القاهرة : الدار المصرية اللبنانية .
- طارق شوقي ، (٢٠١٨ م) . حديث وزير التربية والتعليم والتعليم الفني عن مجانية التعليم أمام البرلمان المصري ، (حسب ما نشره موقع اليوم السابع بتاريخ ١٠ / ١١ / ٢٠١٨ م) .
- طارق عبد العال ، (٢٠١٨ م) . التعليم المصري بين المجانية والإلزامية . مقال منشور بموقع اليوم السابع بتاريخ ١٠ / ١١ / ٢٠١٨ ، في معرض حديث وزير التربية والتعليم والتعليم الفني د. طارق شوقي عن مجانية التعليم في مصر .
- طلعت كمال الحامولي ، (١٩٨٧ م) . رأي في قضية مجانية التعليم . مجلة التربية المعاصرة ، الصادرة عن رابطة التربية الحديثة ، العدد ٦ ، فبراير .
- عبد السلام عبد الغفار ، (١٩٨٧ م) . آراء حول قضية مجانية التعليم والجامعات الخاصة. مجلة التربية المعاصرة ، الصادرة عن رابطة التربية الحديثة ، العدد ٦ ، فبراير .
- علي صالح جوهر ، ميادة محمد فوزي الباسل ، (٢٠١٥ م) . متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين . ورقة بحثية مقدمة إلي المؤتمر العلمي التاسع بعنوان : التعليم والعدالة الإجتماعية ، جمعية الثقافة من أجل التنمية بالإشتراك مع كلية التربية - جامعة سوهاج - يومي السبت والأحد (٢٥ - ٢٦ أبريل) .
- مركز المعلومات واتخاذ القرارات ، (٢٠١٤ م) . وصف مصر بالمعلومات - الاصدار الحادي عشر .

ثانياً - الدساتير والمواثيق والقوانين في مجال التعليم المصري ، وهي :

مصر - دستور لسنة ١٩٨٢ م <https://ar.wikipedia.org/wiki>

دستور مصر لسنة ١٨٨٣ م <https://books.google.com.eg/books>

- دستور مصر لسنة ١٩١٣ م <https://books.google.com.eg/books>

- الدستور المصري لسنة ١٩٢٣ م <https://ar.wikisource.org/wiki>.

- القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣م بشأن التعليم .

[Site.Eastlaws.Com /GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails](http://www.shorouknews.com/news/view)

- دستور ١٩٥٤م <http://www.shorouknews.com/news/view>

- قانون رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٥٥م بتاريخ ٢٥ / ٨ / ١٩٥٥م الخاص بتعديل بعض

أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ في شأن تنظيم التعليم الابتدائي - وأحكام القانون رقم

٢١١ لسنة ١٩٥٣م بشأن تنظيم التعليم الثانوي :

[Site.Eastlaws.Com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails](http://www.shorouknews.com/news/view)

- دستور الجمهورية المصرية الصادر سنة ١٩٥٦م :

www.tibanews.com/index.php/egyptian-constitution/constitution

- الميثاق عام ١٩٦٢م : [nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx](http://www.tibanews.com/index.php/egyptian-constitution)

- الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤م :

<http://www.tibanews.com/index.php/egyptian-constitution>

- القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ م :

<https://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/Articles>.

- دستور مصر ١٩٧١ م <https://ar.wikisource.org/wiki/>

- قانون التعليم رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١ م <http://egyptlayer.over-blog.com>

م:

دستور مصر ، ٢٠١٢م : <https://ar.wikisource.org/wiki>

- دستور مصر ٢٠١٤م : <https://www.constituteproject.org/constitution>

